

سلطة إقليم البترا التنموي السياحي

الحكومة الرشيدة

٢٠١٧

١. الهدف.

تهدف هذه المنهجية إلى تحديد المبادئ التوجيهية التي تساعد السلطة على تطبيق ممارسات الحكومة الرشيدة تعزيزاً لقيم العدالة، المساواة، مكافحة الفساد، الشفافية، والمسائلة والتي بدورها تساهم في المحافظة على المال العام وتحقيق الجودة والتميز في الأداء.

٢. المجال.

- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي تقدمها السلطة.
- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للمديريات وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.
- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للسلطة.
- رفع مستوى قدرات السلطة من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

٣. تعريف ومصطلحات.

السلطة : سلطة إقليم البترا التنموي السياحي

اللجنة : لجنة التحسين المستمر.

أصحاب المصالح : الموظفين والشركاء ومتلقي الخدمات.

٤. المسؤوليات.

- مجلس المفوضين : مجموعة أشخاص تقع على عاتقهم مسؤولية الإشراف على التوجيه الاستراتيجي للسلطة، والالتزامات المتعلقة بمسؤولياتها. ويتضمن ذلك، الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والمساءلة في السلطة.

- المدراء على جميع المستويات كل في نطاق عمله.

٥. العملية.

تتطلب الحوكمة في القطاع العام أن تعمل السلطة على تحقيق المصلحة العامة، وهذا يتضمن:

(١) الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية وسيادة القانون.

(٢) الانفتاح وإشراك الأطراف ذات العلاقة.

بالإضافة إلى العمل على تحقيق المصلحة العامة، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب ما يلي:

(١) تحديد النتائج المرجوة لتحقيق التنمية المستدامة.

(٢) وضع الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج التي تم تحديدها.

(٣) بناء القدرات المؤسسية والقيادية وقدرات موظفي السلطة.

(٤) إدارة المخاطر والأداء من خلال رقابة داخلية فاعلة وإدارة مُحكمة للمالية العامة.

(٥) تطبيق الممارسات الجيدة في مجال الشفافية وتقديم التقارير وصولاً إلى تطبيق فعال للمساءلة.

٦. الوثائق المتعلقة:

١.٦ القوانين والتعليمات النازمة للسلطة.

٢.٦ الهيكل التنظيمي للسلطة.

٧. المراجعة الدورية:

١.٧ تقوم اللجنة بمراجعة هذه المنهجية سنويا أو كلما دعت الحاجة.

٨. قياس وتحليل الأداء:

١.٨ مؤشر أداء المنهجية

نتائج التقييم لتحسين وتطوير عملية الحوكمة في السلطة، وتحديث الوثائق الخاصة بالحوكمة لدى السلطة وفق المستجدات، وتحليل المخاطر المتعلقة بالحوكمة ومدى تأثيرها على البيانات والانشطة التي تمارسها السلطة والتغذية الراجعة من المقيمين.

٩. قياس مؤشر الأداء

١.١.٩ عدد مجالات التحسين المنفذة/عدد مجالات التحسين الممكنة×١٠٠%

١٠. دورية القياس

١.١.١٠ سنويا أو كلما دعت الحاجة